بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي
تجبت ذاته عن الابصار وتنزهت صفاته كما له للابصار
والابصار فليس عليها نقاب والصلوة والسلام على من انزل عليه في يوم
الحجاب ايات النور وروايات الاحزاب * وعلى اله الذين وجب صيانتهم
بادلة المناظرين فليس عليها بحجاب وبعد فان العلامة الجلال
الدلائي وجه في ما من الرحمة والافضال اجوبة عنا قله في سيدان
جواز النظر الى وجه الاجنبية حرسهم الناظر ورعى في كلامه ان ما مال
اليه وقرره هو الطريقة السوية * واني لما علمت ان الله تعالى سايل كل عالم
عما علمه ومجازيه على ما اظهره من علمه وكتمه رايت ان اعلق المسئلة حقها
من التحقيق * وابين ما فيها نصيحة لله وطلبا للتوفيق فان المسئلة عظيمة
عند من علم ما لها حقق للنظر * وقد كان استوفيت الكلام على ما قاله
في الحاشية المسماة منحة الغفار على ضوء النهار لكن لما رايت شيوع المسئلة
بين العباد * قربت للناظرين ما اودعته في تلك الحاشية مما ارجو نفعه
يوم المعاد * وهما انا ناقل للفظ كلامه * ومتبع ما فيه من مرامه
ومنوح لاوهامه * فاقول في ازهار وفصول وحرم على المكلف نظر الاجنبية
قال الجلال في ضوء النهار سواء اشتهته ام لا وقال الامام يحيى
والفهريان يجوز نظر الوجه والكفين مطلقا وخرج الفقيه وقال
جوازه

جوازه لغير شهوة لنا آية الكتاب قالوا لما امر النبي صلى الله عليه وسلم انما شرع
فلما لذريعة وقولي اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته فقد كان يعلم ذوبه
بذلك ويتقي نكاح ذات بعده ولانا حرمن على غيره ونزلت آية في ذلك
قلنا لو كره رسول الله صلى الله عليه وسلم عتق الفضل بن عباس حين نظر الى وجه
الخثعمية كما اخرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وجهه من وجه على ان
ان الله صلى الله عليه وسلم قال رايت شابا وشابة فلم امن عليهما الشيطان بذلك
نا هر في انما انما خاف ان يكون النظر سببا للاجتماع وبقدر في الخبر قالوا عليكم
لا لكم لان وجوب الحجاب لو كان عاما لما نظر صلى الله عليه وسلم اليها ولا مرها بذلك واما
قول المضمر لعل ذلك كان قبل نزول الحجاب فمن العجب لان ذلك كان وجه
الوداع والحجاب في نكاح زينب وابن احدهما من الامر كيف وكشف المراة
للاحرام واجب فضلا عن تحريمه والطبق المفسرون على تفسير قوله تعالى
الا ما ظهر منها بتفسير ابن عباس وعايشة لذلك ما لوجه والكفين
كما ثبت ذلك عند البيهقي وتفسير ابن عباس عند الشيرازي من وجه
اخر قالوا واذا كان الحجاب انما شرع قلعا لذريعة الفتنة كما يدل
على ذلك وجوبه على غير المطيقة والقاعدة اللتين لا تتعلق بهما الشهوة
فتطلع الذرايع منه وجوب لا واجبا لامن المالكية اقول قوله
والفهريان هما عند اطلاق الفقها الشافعية والحنفية وصلت ضوء النهار

الخلوة

ينقل الخلاف من البحر على ما عرفته هناه من قاعدته والذي في العزمية الحلاة
الى الفقها عوضا الفريقين والفقها يريدبهم الاربعه من ذكناه والحنا
والمالكية ومثل ذلك في الفتح فراه هذا القول لم يقل به احد
والقول الفقير للشافعي جواز النظر عند امن الفتنه قال العلامة الرملي
في شرح الايات والحكاد عند المتاخرين التحريم اي للنظر الى وجه الا
وكفيها مطلقا قال وهو السواب وما سواه خطاء قال والايمه
مالك والشافعي وابو حنيفه وغيرهم لم يستثنوا الا على عورة المراه
في الصلوة فقال الشافعي ومالك ما عدا الوجه والكفين وزاد ابو حنيفه
القدمين وما اظن احدا يبيح للشاب ان يكشف وجها لغير خاجه ويرى
للشاب ان ينظر اليها لغير خاجه انتهى كلامه وهو اعرف بمذهب الشافعيه
ومثله في منهاج النووي الذي هو عمدة الشافعيه في جميع اقطارهم وينظر
ويحرم نظر محل بالغ المراة اجنبية وكذا وجهها وكفيها خوف فتنه
وكذا عند الامن على الصحيح انتهى بالفظه فجعل الصحيح لمذهبهم
حرمة النظل مطلقا للشهوة وغيرها فان خوف الفتنه يريد به عند تعين
الشهوة وقال في نظل الاجنبي الى الاجنبيه الامع التحريم كما يفهمه الفظه
ونقله عنه المناوي قال والحنفيه لا يجيزون النظل الى الوجه والكفين
للشهوة والحنابله يجيزون النظل الى الوجه والكفين لحاجة واما مالكية

عند القول بتحريم نظل الاجنبيه الا لضرورة قال العلامه ابن رشد في
نهاية المجتهد ما لفظه لا يجيز مالك للخاطب النظل الى بدن المخطوبه كله
بل اجازه د وقيه وجها وكفيها انتهى فافاد انه لا يجوز الا لصاحبه المذكور
وبهذا عرفت ان نقل الشارح غير صحيح وما نسبه اليهم من الجواز مطلقا
بالمرة لم يقل احد منهم بالجواز مطلقا وما نقل من القول القديم للشا
مقيد بالامن من الفتنه كما عرفت ولم يرتضيه المدون في مذهبه
ولم يبق في يد الامام نحيي ولا اعلم حقيقة ذلك والذي في المراجع
الفقيه يوسف عنه وعن الفريقين جواز النظل لغير شهوة وكذا نقله
ابن برهان في شرح الاشباه ونقل الاجماع على تحريم النظل مع الشهوة ونقله
العلامه المناوي عنه وخرف الفتنه قول ابن حجر الهيتمي اقول اراد بها
قوله تعالى ما ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الى قوله من وراء حجاب الاية
وسبب النزول اول الاكثر انها نزلت في وليمة صلم بن زينب بنت جحش
فلما مسه من الحجر وقيل فخرج سوده لحاجتها وندا عنها وقيل
انه اكل بعضهم رجل فاصابت يده يد عايشه فنزلت اية الحجاب واما
وجوب الستر فان الستر هو الحجاب فالدليل المذهب ان الاية دليل على
تحريم نظل الاجنبي الى الاجنبيه ولجاب من خالفهم بما افاده قوله قالوا
خاص بازواج النبي صلم قلت وذلك لان السياق فيهن كما تخلو بيوت النبي

ومحذاكاه جايزا ولم ينزل التحريم الا بعد هذا القول فان قيل ان سبب
السبي معه به في اية الحجاب بل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
كما مر في الاصول فلا يختص الحجاب بنسايه صلعم قلت الاصوم في اللفظ
صافاه قوله تعالى فاسالوهن من وراء حجاب الضمير خاص بازواج صلعم
كما مر فان قلت قوله تعالى ذلكم اطهر لقلوبكم وقلوبهن علة لما ذكر
في الايه من الثلثه الاحكام المرهو عدم الدخول بغير اذن وعدم الاستيناس
لحديث في صحيح مسلم وسوال المتاع من وراء حجاب فان اسم الاشاره اعني ذلكم
مراد به هذه الثلثه وعلتها اطهريه القلوب والمعنى ان اطهريه القلوب
من الخواطر الشيطانيه الناشيه من ذلك مرادة لله تعالى من كل مكلف
تعم هذه الاحكام كل مكلف وكلفه لعموم العلة قلت لما عموم العله
تدل الاطهريه مطلوبيه ندبا لا وجوبا فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يحل
رمي حجاب اذ واجبه مندوب لا واجب ولا قايل به قلت لم ان هذه
العلة المنصوصه تقتضي وجوب تعميم الحجاب والا لزم حمل لفظ الامر
على الندب والايجاب في صيغة واحده ولا يقول به احد لتنافي الاحكام
فلا يريد ان من يقول صيغة الامر مشتركه ويقول انه يستعمل المشترك
في معانيه معا يقول انه هنا لما لان من قال بذلك قال انما يحمل على معنييه
او معانيه اذا لم يتنافى الحكام المعاني وهنا هي متنافيه فلذا قلنا لتنافي الاحكام

الا ان يقول قائل واذا سالتموهن متاعا فاحتجبن نسايه صلعم واذا امر
فمن دكى في بعد بها نسايه فاجابات تبلها وبعدها نبين وقيل انه لما نزلت اية
ذلك صلعم قول انا نتوقع اقول هذا اباية على جواز التصوير لمن وانه
موا لعلما الذي لاجلها حتمل التعميم والكلام اذ ذلك هو سبب النزول
على لصحا الاقوال كما عرفت فمنها خرج احمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم
والنساي وابن المنذر وابن ابو حاتم وابن مردويه والبيهقي في سننه
من طريق من ابن عباس رض قال لما تزوج النبي صلعم زينب بنت جحش دعا القوم
فطعموا ثم جلسوا يتحدثون فاذا هو كانه يتهيا للقيام فلم يقوموا فلما راى
ذلك قام فلما قام قام من قام وقعد ثلثه نفر جا النبي صلعم ليدخل
فاذا القوم جلوس ثم انهم قاموا فانطلقت فجيت فاخبرت النبي صلعم
بانهم انطلقوا فجا حتى دخل فذهبت ادخل فالقى الحجاب بيني وبينه فانزل الله
يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الاية قول وقد كانوا ياذون بذلك
اقول قال تعالى ذلكم اطهر لقلوبكم اي في حق النبي صلعم يكونا يريدون اذيته
والا كانوا اثمين ولعين كذلك اذا لم يقصدوه والا لحلوا اثما بيتا وذى به
فانه حيث كان اشد كان يوذيه ذلك لا انهم كانوا ياذونه فكان من العلوم
ان يقول فقد كان يوذى صلعم لا يوذونه واما المنهيون عن نكاح نسايه صلعم
فقد وقع من بعضهم انه قال اذا توفي رسول الله صلعم تزوجت فلانة من نسايه

وهذا لفظ

قبل اوانها تهي القواعد من وضع الثياب عند اظهارها لزينه فقول الخصم
من دون زينتها مطلقا يقال عليه فقد عرفت ان الزينه شامله لاجزا الذات
كشعرها لانواع الثياب والحلي ومحرما فنظر المراه لايفارق كونها ذات
زينه بدنيه او ملبوسه ثم لايخفى ان مدانينا في ما اسلفه قريبا من ان
المخصوص عنه غير مذكور فانه هنا قال موضعه عن المراه غير زينه
قوله ثم الفرض المراد به التحقق قول هذه دعوى بغير دليل
والفرض لغة خفض الطرف وقوله ويخفض فرجه من عطفه على الجزم
على العفو والاكان نكرارا يصان منه التاويل بل قدم عن العزيز
لانه مقدمه عفة الفرج وعدم عفته اضاعة لحفظ الفرج والا
يقال اول الفاحشه نظر ثم خطره ثم خطوه ثم خطيه قوله
فلحق عدم الجهد الاعند حصول الشهوة اقول السياق في نظر
المحرم الا انه عمم البحث وعبارته فانه لايحرم النظر الا عند
او الجهد لاي عضو من الاعضا الا عند الشهوه وهذا غير قول
الفريقين في الاجنبيه الذي سلم يعقوبه وكلامه في نهاية الاضطراب
وقد عرفت الحق من الادله التي اسلفناها وهي قاضيه على تحريم
نظر الاجنبيه مطلقا سواء اما نظر المراه للرجل الاجنبي فقال
في الانهار ويجب عليها ان تحتشم كذلك قال في سؤل الانام اي بشرط

ان يكون ان

ان يكون مكلفا بشهوه لا طفلا او ميتا وعلى الخلاف المتقدم في اشتراط
حصول الشهوه للتحريم او مطلقا والمذهب الاطلاق كما تقدم وفيه
خلاف من تقدم وقال الامام يحيى كما يجوز له نظر وجهها وكفيها يجوز
لها نظر وجهه وكفيه وقيل لها ان تنظر منه ما ينظر الرجال منها لغير
شهوه لنا قوله تعالى وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن قالوا
كنايه كما تقدم قلنا حديث ام سلمه رض لكنت عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ اقبل
ابن ام مكتوم فقال صلى الله عليه وسلم احتجبا منه فقلت يا رسول الله اليس هو اعمى
فقال صلى الله عليه وسلم افعميا وان انتما الستما تبصرانه ابو داود والنسائي والترمذي
وابن حبان وحمل ذلك من عائشه رض انها احتجبت عن اعما فقيل
لها انه لا ينظر اليك قالت لكني انظر اليه والجواب ابو داود والترمذي
بان هذا خاص الازواج النبي صلى الله عليه وسلم بدليل حديث فاطمه بنت قيس المتقدم
في العدد ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها ان تعتد في بيت ابن مكتوم وهو دليل
على جواز نظر المراه الى الرجل وحديث فاطمه اصح من حديث ام سلمه التي
قوله وفيه خلاف من تقدم اقول بل بين الفريقان رؤية
المراه الاجنبيه لوجه الاجنبي وكفيه وكلامه غير صحيح بل الشافعيه
قايلون بتحريم ذلك كما سمعته عن النووي قوله قالوا الكنايه عن العفو
كما تقدم اقول تقدم رده وانه لا يحمل على المعنى الكنائي الا اذا اسار

ما ينظره الرجل ع ٤

ام

المعنى الحقيقى من حجاب وليس كذلك هنا فان قوله ويحفظا فرجه يقيض
بالمعنى الحقيقى الخاص قوله واحجاب الرواد والمنتزهى بان هذا خاص
بان ولج النبى صلعم اقول قد تقرر ان الاصل فى الاحكام عدم الخصوصية
الا لدليل يدل على الاختصاص ولا دليل هنا واما استدلاله على الخصوصية
بحديث فاطمة بنت قيس فانه عينا من فان سلم الدلال من فاطمة بانها
تعتد عند ابن ام مكتوم بقوله انه رجل اعمى تضعين ثيابك ولا يراك
بعدان نهاها عن العدة فى بيت ام شريك وقال تلك امراة يغشاها
اصحابى فلم يدلك لها بالعدة عند الاعمى الا بانه لا يراها فمن اين له
اباحة لها وثبته بل فى منعها عن العدة فى بيت ام شريك دليل لانه
لانه علله بغشيان اصحابه فيكون مظنة لمشقة التحفظ عن رؤيتهم
لها ورؤيتها لهم وتحفظا عن رؤية رجل واحد مكفوف اخف من تحفظها
عن رؤية جماعة قوله واصح من حديث ام سلمة اقول هذا اشاره
الى ترجيح حديث فاطمة الدال على جواز رؤية المراة للرجال على حديث
ام سلمة الدال على خلاف ذلك ووجه ترجيحه انه اخرجاه الشيخان واخرجها
حديث ام سلمة الا ان حديث ام سلمة سنده قوى كما قاله الحافظ ابن حجر
فى فتح الباري قال واكثر ما علل به انه من رواية الزهري تفرد به
عن نبهان قال ولبيت بعلة قادحة على ان حديث ام سلمة مرسل

كما وقت

كما وقت
ومدرج فاطمة لم يتم دلالته على المدعى واعلم ان لو استدل فى الجواب
لمدعاه على جواز رؤية المراة الاجنبية للرجال الاجنبى بحديث عايشة الذى
اخرجه البخاري فى مواضع من صحيحه فى قصة لعب الحبشة وفيه نظر ما يلبث اليوم
وهم يلعبون فى المسجد وهى قايمة معه تنظر اليهم الحديث وقد استدل به
غيره لذلك كما قال القاضى عياض فيه دليل على جواز نظر النساء الاجانب
الرجال الاجانب لما يكون من النظر الى المحاسن والاستلذاذ بذلك واجاب
عنه النووي بانه يحتمل انه كان قبل نزول الحجاب فى تعقيب اية النور
ان نزول الحجاب كان سنة خمس وقصة الحبشة وقعت فى المسجد سنة تسع
والثانى ان فى حديث عايشة نفسه انه سلم كان يسترها عنهم فلا يرى وجهها
واجاب النووي ايضا انه يحتمل انها كانت تنظر الى اجسامهم على بعد لا الى وجوههم
واجسامهم وان وقع بلا قصد امكن ان تصرف فى الحال انتهى قلت وفى كلا الجوابين
عاينل اشار الى هذا وهذا الذى سبقت اشارته اليه وانه دليل على الشافعية
فى جواز رؤية المراة الاجنبية للاجنبى مطلقا خلافا لما نقله منوالها نابلى
هذا واما البخاري فانه ترجم لحديث عايشة بباب نظر المراة الى الحبشة وهم يلعبون
من غير رؤية قال الحافظ ابن حجر ما ملخصه انه اشعر بان الممنوع نظر
المراة الى الاجنبى بخلاف نظرها لمثل هؤلاء المتقللين قال ويقوى الجواز اخراج النسائى
المتابعة والاسواق متنقلات لليلا يرا من رجال وان يرين الرجال قطعا بالاتفاق

قال وحديث
الباب يشعر
من اجازه ع

لئلا ترى منها فدل على مغايرة الحكم بين الطايفتين وهذا المتجه الغزالي
على الجواز فقال السنا نقول ان وجه الرجل فيحتمل عورة كوجه المرأة فيحتمل
كوجه الامرد فيحق الرجل يحرم النظر عند خوف الفتنة فقد فان لم تكن فتنة
اذ لو ينزل الرجال على حرمة الزنا بان مكشوفي الوجوه والنساء من منقبات فكلو
استووا كلهن الرجال لا انقباضا ويمنعن من الخروج انتهى قلت وبهذا
يعرف عدم صحة القول عن الشافعية بجواز رؤية المرأة وجه الرجل وكيف
كما زعمه في سؤال النهاد مذهبا لهم كما عرفت فيما سلف عدم صحة انه مذهبهم
جواز رؤية الرجل الاجنبي وجه الاجنبية وكيف يجوز ذلك امامان من ائمة مذهبهم
النووي والغزالي يقولان بحرمة ذلك ونقل سؤال النهاد من النقول الغير
من الاسعاد والله اعلم كيف هذه النقول التي لا يقولها من نسب اليهم
قلا يغتر الناظر بها وليتبع كتب كل فقيه اراد ان ينقل عنه مذهبها وينقلها
من كتبهم بعبارتهم التي اختاروها في التعبير عن مرادهم هذا وامّا التفصيل
الذي اختاره البخاري فنحو ما نسب اليه وقواه الحافظ ابن حجر وكذا ابن عيني
على ثلاثة الحجاب والرؤية وقد سلف ما فيه كفاية وقد استدل الاول
كما عرفت بآية قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم الآية على عدم وجوب
حجاب الوجه في الطرقات مع وجوب غض البصر عن رؤيتها والا لما
كان للامر بغضه فايدة فلك ان تقول كذلك قوله تعالى للمؤمنين يغضوا من ابصارهم

الاية الخ

الآية تدل على ما دلت عليه آية المؤمنات من انه لا حجاب على الرجال
ولا وجوب غض لنساء لابصارهن عنهم وغاية ما افاده ما استدلوا به
من ضوج النساء متبذلات بين الرجال على انه يباح نظر الوجه لمن
يأمن فتنته من الاجانب كما يبيح للرجل ذلك ويحرم عليها النظر الا خر ايضا يجب
عليها الخمر كما عدا عليه منه غاية اقدام الايمر من الفرق وغاية بحاثهم
وقد استوفينا ها في تحفة العقار بما شبه ضوء النهار كما اشرنا اليه لكن اردنا
تنبيها للناظرين وجها للباحثين والله سبحانه يجعل الاعمال لصحايفنا
امين وصلى الله على سيدنا محمد الامين وعلى اله العلماء العاملين
آمين تقول هذه الرسالة المفيدة بعون الله وكرمه قال قولها حامدا لله
فرغت من تحريرها عصر الخميس سابع عشر شهر شعبان
الكرم المحروس وصفه حالم سنة ١٢٨٢ اثنتين
وكان الفراغ من رقم هذه النسخة يوم الثلاثا
ثالث شهر العقدة من شهور
سنة سعد حرس بن
وماية
والف
سنة

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله الطاهرين

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق ونودوا ان تلكم الجنة اورثتموها بما كنتم تعملون
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق ونودوا ان تلكم الجنة اورثتموها بما كنتم تعملون
عبد الكريم الرساني عفى عنه
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق ونودوا ان تلكم الجنة اورثتموها بما كنتم تعملون

نهاية المخطوطة